

ملخص

فهم التطرف الديني: الأسس الإيديولوجية والحالات الاجتماعية

صالون جدل الثقافي
الرباط - المغرب

25 - 26 نوفمبر 2017

أرضيات البلاط

التطرف الديني أحد أنماط التفكير الديني الذي يتجه إلى التصلب على قيم ومعايير وممارسات ضد المجتمع والعالم. وبهذا اللحاظ، فالتطرف الديني، فرديا أم جماعيا، مدعاة لإنتاج جميع وسائل النفي وفرض رؤى الإقصاء التي قد تنتهي إلى العنف والإرهاب بمبررات دينية من أجل إرضاخ الآخر المختلف. ليس التطرف الديني أو الأصولية ظاهرة حديثة، وإنما هو ظاهرة عرفتتها كل المجتمعات البشرية في التاريخ، بيد أنه في العصر الراهن، وإزاء المشكلات المختلفة التي تعيشها الدولة الوطنية في العالم العربي وتوتر علاقاتها بالمجتمع والعالم، برز التطرف الديني ونتائجه العملية ممثلة في الإرهاب الذي أزهق مئات آلاف الأرواح في العقود الأخيرة كأحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات والدول المعاصرة. يتخذ التطرف الديني تجسّدت متنوعة تغذيها أفكار وتأويلات من الماضي والتاريخ ويتذرع في كل حين بأحداث وتحولات سياسية وظروف اقتصادية واجتماعية ودوافع طائفية أو عنصرية. بناءً عليه، يصبح التطرف ظاهرة مركبة لا تقبل الاختزال، ويتعذر تفسيرها بعامل وحيد، ولا تُفهم إلا بالنظر في أوجهها المختلفة، الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تخصصات متنوعة، لذلك تأتي هذه الندوة للتركيز على التطرف الديني الإسلامي الذي برز على المسرح الدولي في العقود الأخيرة، والذي مثلته إيديولوجيات وتنظيمات وشخصيات متعددة. تتمثل فكرة الندوة في تناول الأسئلة الأساسية لفهم ظاهرة التطرف الديني: من هو المتطرف الديني؟ وما هي خصائصه الإيديولوجية والسوسيولوجية؟ ما هي تيبولوجيا التطرف الديني في العالم العربي؟ وهل للتطرف الديني شروط اجتماعية سياسية أم شروط فكرية ومفاهيمية دينية؟ أم هما معا؟ وأيا كانت الحالة، ما هي الأيديولوجيات والمفاهيم والتأويلات التي يستمد منها المتطرف تصورات وسلوكياته؟ وما هي الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسهم في إنتاجه؟ وكيف يتحول التطرف الديني إلى عنف وإرهاب؟ وهل للتعليم الديني دور في التأسيس لمفاهيم التطرف الديني؟ ما هي آليات الاستقطاب؟ وكيف تُسهم وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في نشر التطرف الديني وتغذيته؟ وأخيرا، ما هي تجارب تحول التطرف الديني إلى الاعتدال والتحول من القتال إلى السياسة على حد تعبير جيمس وايلي؟ وماهي مخرجات تلك التجارب في المشهد الثقافي والسياسي اليوم؟ وهل يمكن استلها م تجارب نجحت في الحد من التطرف الديني؟

جلا مافات المشاعر كحيل

د. أحمد الطرييق (المغرب).
أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للأساتذة بتطوان



عنوان مداخلته:
في نقد النصوص التأسيسية للفكر الديني المتطرف

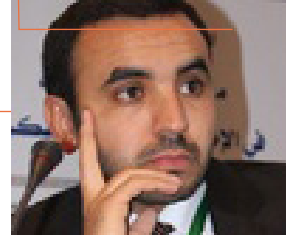
نعمل هنا على تقديم النصوص التأسيسية للفكر الجهادي السلفي؛ وكيف أصبحت مؤسسة للتطرف الديني، ومدخلا للطموح السياسي في إنشاء الدولة الإسلامية العالمية. فمنذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، اشتعلت الحروب والنزاعات الدموية، منذ الخلفاء الراشدين. ومع هجوم التتار دخلت المجتمعات العربية في حالة من التفكك. وكان الفقهاء فاعلين أساسيين في تشكيل الخطاب الفقهي السياسي الجهادي.

لا نكتفي هنا بقراءة عامة لجانبية الفكر الجهادي، بل نعرض إلى نماذج من النصوص المؤسسة له، فهي تفصح عن طبيعة خطابها الجهادي العنيف، وتعبّر صراحة عن مفاهيمها، وعن الخلفية النصية التي تأسست عليها. فيساعدنا هذا على تلمس مدى بعدها عن الدين الإسلامي السمح، كما هو في القرآن والحديث النبوي الصحيح. فهؤلاء الفقهاء جعلوا الدين سياسة، فأخرجوه عن طبيعته الدعوية الكونية. كما جعلوه إيديولوجيا سياسية متطرفة.

بدأت تظهر لدى الإمام أحمد ابن حنبل نزعة في التشدد، وصعد تلامذته من هذا التشدد، فانبثقت بعض المصطلحات التي لم تكن موجودة فيما قبل: مثل مصطلح الزنديق، والكافر والمرتد... الخ. وهذا فتح الباب في العصور المتوالية، على المزيد من الاجتهادات في فقه التكفير والجهاد وأحكام الحدود. فنذكر هنا بعضها مع عبد الله بن مودود الموصلي في القرن الثالث عشر، وتقي الدين بن تيمية وأبي فرج بن رجب الحنبلي في القرن الرابع عشر، ثم مع شمس الدين محمد الخطيب الشربيني في القرن السادس عشر، ومع سيد قطب في بداية القرن العشرين، الذي فتح الباب مشرعا أمام تطرف جهادي ما فتئ يتصاعد، فيشكل أزمة حادة أمام أفق حضارتنا العربية الإسلامية. كما نجد امتداد هذا التطور العنيف لدى فقهاء معاصرين ذهبوا إلى شعارات عدائية شمولية، كما هو الحال مع محمد إسماعيل المقدم وعبد المنعم الشحات ومحمد عبد السلام فرج وأبي إسحاق الحويني؛ فعبرهم انبثقت حركات جهادية سلفية عممت العنف، وجعلت من قضية الخلافة الإسلامية قضية كونية. فدخل عالمنا العربي الإسلامي في نفق من الحروب والفتن، حيث الأفق ينذر بكارثة مدمرة، مما يطرح على السلطة والمفكرين ضرورة البحث من أجل تصحيح المسار.

د. إسماعيل النقا (الجزائر).

أستاذ محاضر في أصول الفقه والفلسفة السياسية، جامعة وهران 2



عنوان مداخلة:

جدلية التطرف الديني والسياسة؛ شرعيةً و تمكين حفريات في الخطاب الوهابي

البحث في جينالوجيا الخطاب الوهابي، وكتابات التأريخ في شروط اللحظة الميلادية لتأسيس هذا المذهب وتحالفه الاستراتيجي مع مملكة ابن سعود، حيث شكل هذا التحالف اجتماع الشرعية الدينية بالقوة السلطانية لتمكين السياسة والمذهب.

تعتبر جدلية التوافق الديني والسياسي المرجع لمنظومة جديدة مستوحاة من التأويل الوهابي والاستمداد التيمي القديم، هذه المنظومة الدينية قامت على أساس عنفي بالدرجة الأولى، واتسمت بكل أشكال التطرف الديني وفتاوى العنف التي تسوغ للقتل، والاستيلاء، والسبي والاعتداء، ثم فتاوى التضليل والتبديع والرمي بالردة والشرك.

إن الباحث الانتربولوجي يقف على علاقة التوافق الديني والسياسي في إنتاج خطاب التطرف الذي حاد عن كل مبررات ومسوغات الاعتدال التي يقتضيها النص الديني في مطلقه المقاصدي، حيث جنح الخطاب الوهابي عن كل دواعي التعددية والتسامح وحقن الدماء التي تؤكد عليها المقاصد القرآنية الحاكمة، لذلك نجد أن التحالف الديني والسياسي قدم صورة من الدعم المزدوج بين إضفاء الشرعية على السلوك السياسي، وبين إضفاء التمكين والقوة للخطاب الشرعي المؤول في مدونة الوهابية.

إن الوقوف على حقيقة وأوليات التطرف الديني الذي صاحب العملية التشريعية التأويلية لفهم النصوص هو بمسافة واحدة مع دولة الاستيلاء والتمكين الذي قادتها حركة محمد بن سعود، هذه الجدلية تكشف عن مضامين وشروط صناعة التطرف الديني والعنف. وكيف اتخذ سبيلا في إخضاع القبائل بحكم خروجها عن خط الإسلام وارتدادها تحت مسوغ وقوعها في البدع الشركية... الخ.

فالظروف السياسية والاجتماعية خلقت تشريعا وهابيا صحراويا بدويا يستمد كثيرا من تأويلاته ومنظومته من التراث التيمي، لكنه من جهة أخرى يعد تخريجا مشوها عن النص التيمي، خاصة فيما تعلق بدعاوى الردة التي توسلتها الوهابية في تسويغ الغارة على القبائل.

يتوسل الخطاب الوهابي العملية التأويلية على منحى مزدوج في التعامل مع النصوص، فهو من جهة يلتزم بحرفية النص، وظاهريته، متجاهلا في ذلك السياق الدلالي، والمعاني العلية التي تحمل مقاصد النص، ومن جهة أخرى يقوم بعمليات تأويلية إسقاطية للنصوص التي يختلف مقام وحال تشريعها، بين البيئة المكانية والزمانية، فيتم استلاب النص المتعين في فضاءه التشريعي، والقيام بتعميمه الدلالي على فضاءات أخرى.

د. محمد أمعارش (المغرب).
باحث في الخطاب الديني وقضايا التأويل، الدار البيضاء



عنوان مداخلته:
**تأصيل الذبيحة البشرية في العقائد السلفية: تفكيك سرد «قربان
القسري» وبيان انقلابه على الدين الإسلامي**

تعتبر سرود الكراهية الواردة في مرجعيات العقائد السلفية الإسلامية، من أبرز منابع المغذية لكل مظاهر التعصب في الخطابات الدينية وفي الفتاوى الشرعية المتحرشة بحريات الفكر والرأي، والمحرضة على سفك دماء المخالفين. لذلك فإن توغل هذه الروايات في مجال المقدس الديني المشترك بين المسلمين، واستمرار تسويقها، يقتضي من الباحثين مرافقة شديدة لهذه «السرود الحية والمعيشة»، التي صارت مكونا من مكونات الهوية السردية للأمة، بمشاريع نقدية لأسانيدھا الشرعية، وتفكيك الأبنية العقدية المقامة عليها والحاضنة لها، في اتجاه نزع القداسة عنها، وإدانة كل أشكال التطبيع معها في الخطاب الديني الإسلامي المعاصر.

وفي هذا السياق اختارت المداخلة إنجاز قراءة نقدية تفكيكية لإحدى روايات الكراهية التي حولها الخطاب السلفي من التاريخ إلى العقيدة، والتي تواصل، إلى يومنا هذا، إلهامها للحركات السلفية، ولتيارات التطرف الديني، ويتعلق الأمر برواية ذبح أحد أشهر المتكلمين في الأسماء والصفات في أوائل المائة الثانية للهجرة وفي يوم عيد أضحى، وهو الجعد بن درهم، وذلك على يد الوالي خالد بن عبد الله القسري، وما تلا ذلك من تزكية كتب العقائد السلفية لهذه الذبيحة واعتبارها قربانا شرعيا، مع تحريض الخلف على تكرار طقس ذبح المخالفين ومحاكاته في كل عصر وحين، إحياء لسنة السلف ولسيرتهم في التنكيل بخصومهم، وما تفرع عن هذا العنف من عنف مضاد، وتنكيل متبادل لم تسلم منه طائفة من المسلمين، حتى صارت الدماء هي القسمة الوحيدة العادلة بينهم، وصار لها فقه يكتبه جزارون وقطاع طرق.

ما كان للبحث أن يتجاوز برواية هذا القربان سياقاتها التاريخية والسياسية التي انتهت كل مسوغاتها في العصر، لولا إحيائها وتوسع الخطاب السلفي المعاصر في تبجيلها وإضفاء هالة من القداسة عليها، واتخاذها من أصول الاستدلال والقياس في معاملة أشباه الجعديّة والجهمية في عصرنا هذا من حدائثية وعقلانية وتنويرية وغيرها. لذلك كان من شأن تفكيك هذا القربان وتقويضه، الكشف عن ما يخفيه من رغبة مبطنة في الانقلاب على القربان الإبراهيمي الشرعي، وعن مدى تمكن البدع الخطيرة من اختراق العقائد السلفية التي ترفع شعار محاربة البدع في الدين، فيما هي عاكفة على تأصيل الذبيحة البشرية شعيرة بدلا من الذبيحة الحيوانية، في أشد صور الانتكاس إلى التوحش أو البدائية التي قطع معها سرد القربان الإبراهيمي.

د. الطيب الحيدي (المغرب).
أستاذ الفلسفة، جامعة القاضي عياض، مراكش



عنوان مداخلة:
التطرف الديني وحيث الاعتراف: مقرب فلسفي اجتماعي

نستهدف من هذه الدراسة استبيان النحو الذي يمكن من خلاله رد مظاهر التطرف في الرأي والتشدد في الموقف الديني إلى حيث متعلق بمقولة الاعتراف، وذلك من جهة إن التطرف مقترن بتجارب الاحتقار والألم الاجتماعيين الناتجين عموما عن نكران الاعتراف. يهتم الأمر جانبا وجيها لتعالق عليّ معتل بين التطرف وأزمات الاعتراف التي يكابدها الأفراد وخاصة الشباب منهم، والتي تدفعهم إلى طلب انتماء هوياتي يتغذى من مخيال تديني أسطوري، يصير فيما بعد مرجعا لكل موقف متطرف يمكن رصد علاماته، ويتبلور في إرادات انفصال وقطيعة مع المحيط المجتمعي والزمن التاريخي. ليجد البعض في مشاعر الظلم الاجتماعي تلك المجسدة لحيث الاعتراف مدعاة للتعصب العدائي المناوئ للعصر والمجتمع. والواقع أن مدارات هذا النوع من الظلم لا تنفك تنسحب على الدوائر الثلاث للاعتراف تلك المتجسدة في المحبة وتكوين الثقة الذاتية، ثم دائرة الاستحقاق المتساوي للكرامة على قاعدة أخلاقية وقانونية، فدائرة تقدير الأدوار وتثمين الأداء الاجتماعي.

وإذ تلحق هذه الدوائر الثلاث أشكال حيث أو إجحاف يمكن إجمالها في الجرح الأخلاقي والتحقيق الاجتماعي الناتجين عن ضرر يلحق السلامة البدنية أو العاطفية، وعن نفي يمس المسؤولية القانونية والأخلاقية، وأخيرا عن عدم تقدير يطال مقتضيات التقويم الاجتماعي لقيمة الأداءات والقدرات الاجتماعية، فإن مقتضى العدل الاجتماعي كامن في مراعاة بعد ثقافي سياسي متمثل في توطيد الثقة في الذات وتجسيد الاحترام المتساوي لكرامتها وتأكيد التقدير الواجب لأدوارها وقدراتها، مع العمل على توسيع مجال هذا العدل حتى يشمل التوزيع العادل للخيرات المادية، لكن ضمن واقع مؤسساتي مكين.

وحيث يحصل التطرف في الرأي والموقف الدينيين ضمن الهوية المتبنّاة، كهوية لحقها تحقيق اجتماعي وتجريح أخلاقي، فإنه من شأن تجنب أزمات الاعتراف المؤدية إلى مشاعر الحيف، والمفضية من ثم إلى التشدد الديني أن يمر عبر اعتماد إتيقا سياسة للاعتراف قميّنة بإقامة عدل اجتماعي، يمكن من معالجة الأمراض الاجتماعية المسببة في مثل هذه الاتجاهات، والتي تتحول أحيانا كثيرة إلى تطرف عنيف يتم تصريفه تحت يافطة جهاد ممسوخ.

د. نور الدين زاهي (المغرب).
أستاذ علم الاجتماع، جامعة محمد بن عبد الله، فاس



عنوان مداخلته:
سوسيولوجيات «التطرف الإسلامي»: رهانات ومقاربات

تستهدف هاته المداخلة بيان رهانات المقاربات السوسيولوجية لموضوعة التطرف الديني بشكل عام، و التطرف الديني الإسلامي بشكل خاص، و ذلك عبر رصد مقامات ثلاث متراكبة :
-مقام تأطيري مركز يسلط الضوء على إرث السوسيولوجيا في معالجتها للديانات خلال القرن التاسع عشر، والذي خضع لفكرة كبرى موجهة تتمثل في الإعتقاد في موت الديانات المستقبلية. أمر سيضع علماء الاجتماع في وضع حرج و هم يتابعون قوة الحضور العنيف للفعل الديني في صيغته القاتلة مع حدث اأشتبر 2001.

- مقام تحليلي يوضح انغماس المقاربة السوسيولوجية لموضوعة التطرف الديني الإسلامي، تحت ظل ضغط يتمها المعرفي، في استهلاك الخطاب الاستشراقي حول الإسلام، معتقدا و ممارسات، عبر رصد الفعل الديني المتطرف العنيف بوصفه فعلا جهاديا يتغذى من السلفية التي تتغذى بدورها من الوهابية. دائرة تفسيرية ترهن فعل التطرف العنيف بالمرجعية الدينية الإسلامية، وتجعل ماهيته من ماهية و جوهر ذاك المعتقد. مقابل هته المقاربة السوسيولوجية الاستشرقية التي يعتبر جيل كيبيل نجمها، تعرض المداخلة لمقاربات سوسيولوجيا الفهم، والتي تقدم منظوررصد سيرورات التطرف، ومبتغى الفهم، كبديل معرفي لسوسيولوجيات العلل والتفسيرات، وكذا للمقاربات الجوهرانية. اختيارمنظور رصد سيرورات التطرف بقدر ما يستهدف الفهم عبر جعل الفاعلين محورا للإهتمام، بقدر ما يعمل على فك الصلة العلية بين العنف والراديكالية و الإسلام، ويسلط الضوء على كيفيات التدرج من الذات إلى المعتقد المتطرف و منه إلى الفعل العنيف. تدرج لا يتسم بالميكانيكة، بل تعتريه طبيعة التشابكات المعقدة بين المستويات الثلاث.

- مقام ختامي يسائل منتظرات الحس المشترك والأمن ورجالات السياسة من وراء مقاربات الفهم تلك، وينتقد أطروحتهم الساذجة حول «مقاربة الظاهرة بقاعدة معالجة السم بالسم» بوصفها الترياق الأفضل لإجتثاتها و استئصالها.

د. محمد أوطاهر (المغرب).
باحث في سلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء



عنوان مداخلة:
التطرف الديني السلوكي لدى الشباب السلفي: مسار الانتقال من الهوية الهشة إلى الهوية الصلبة

جاء في لسان العرب لابن منظور قوله: «تطرف الشيء صار طرفا»، «وتطرفت الشمس أي دنت للغروب». ما يمكن أن نستلهمه من هذا التحديد اللغوي للتطرف في سياق حديثنا عن التطرف الديني السلوكي لدى الشباب السلفي هو بُعد الهوية المتمثل في عمليتين: عملية الانسحاب والتخلي وعملية الإلتزام والتخلي، أي إن فعل التطرف الديني لا يأخذ مفعوله إلا في حضور ثنائية الأخذ والرد، في خضم سيرورة صراع بين الماضي ووعي الحاضر.

إن فرضية اشتغالنا تقوم على فكرة مفادها أن الإلتزام الديني السلفي يقف على أطراف وتخوم الهوية الذاتية للفرد الملتزم، حيث أصبح طرفا في بناءها وإعادة تشكيل معالمها، وكل لبنة تنضاف لصرح الهوية الذاتية تكون على حساب لبنات الماضي، ما يسقط الذات في مقايضة هوياتية شاملة. لعل إشكال بحثنا يحاول مقارنة عملية الانتقال الهوياتي لدى الشباب السلفي من هوية منفتحة ومتعددة (هوية الماضي قبل الإلتزام) إلى هوية مغلقة ووحيدة (هوية الحاضر بعد الإلتزام). ينخرط هذا الإشكال في إطار أوسع حول سيرورات الإلتزام الديني لدى الشباب السلفي.

في هذا الإطار، تعتبر الهوية السلفية بصيغة المؤنث هوية متعددة ومتنوعة لارتباطها بالسياقات الاجتماعية والنفسية والأسرية، ورغم أن الظاهر واحد (لبس النقاب أو الخمار) إلا أن سيرورة بناء هذه الهوية هي سيرورة معقدة يدخل فيها الإختياري والقسري، الإيماني والإجتماعي، الوجودي والنفسي. يتعلق الأمر إذن بهوية سياقية تنخرط في إطار تجربة اجتماعية ووجودية يعيشها الفرد.

التطرف السلوكي للشباب السلفي هو إذن تأكيد لعملية الانتقال من الفرد الضائع، اللايقيني المتعدد الهويات إلى الفرد المستقر والثابت والمعترف به داخل إطار المعايير الإجتماعية والدينية. الإلتزام السلفي هو شكل من أشكال إضفاء طابع الشرعنة على البعد الفردي والمستقل الذي كان يعيشه الشباب السلفي في الماضي.

خلاصة القول، إن العودة إلى التدين من خلال الإلتزام الديني هو وجه من أوجه ما يسميه ألان إغنبرغ «الذات المُنهكة من كونها ذاتا»، أي من كوننا ذاتا حرة لها الإختيار دون أي قيود، وهذا يعني أن تعدد الخيارات وتعقدتها يؤدي إلى البحث عن هوية جاهزة وسريعة المفعول، وغالبا ما تكون أهم ميزات هذه الأخيرة هي الثبات، الوضوح، البساطة، اليقين والشمولية.

عبد الله بوكرزية (المغرب).
باحث في سلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء



عنوان مداخلته:
**التطرف الديني بين التشكل والتفكك تجربة الشيخ السلفي أبواسامة:
حسن الخطاب أمير خلية أنصار المهدي سابقا**

إن دراسة التطرف الديني باعتباره ظاهرة مركبة ضمن شروط معقدة وعوامل متعددة موضوع يفرض راهنتيه، خصوصا في خضم مجموعة من التحولات السياسية والمراجعات الفكرية واللاهوتية التي قام بها عدد من شيوخ السلفية الجهادية، الشيء الذي أحدث تجديدا على مستوى الخطاب وتغييرا على مستوى الممارسة، وذلك بالانتقال من مرحلة التطرف والكراهية إلى مرحلة الاعتدال والتصالح مع المجتمع.

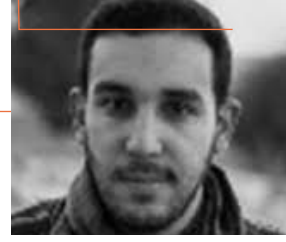
هذا البحث هو عبارة عن محاولة لتحليل ودراسة شروط تشكل التطرف الديني وعوامل تفككه لدى الفرد، وذلك عن طريق الوقوف على تجربة ومسار الشيخ حسن الخطاب المكنى بأبو أسامة والذي أدين بـ30 سنة قضا منها 12 سنة على دفعتين، حيث أفرج عنه سنة 2015 بعفو ملكي وذلك راجع للمشروع الإصلاحية الذي بدأه سنة 2011 من داخل السجن.

نحاول من خلال هذا البحث التحقق من فرضية محورية تقوم على فكرة مفادها أن تشكل التطرف الديني وتفككه يخضعان لنفس الشروط الذاتية والموضوعية التي يمر بها الفرد وذلك اعتمادا على ثلاث عوامل : المشاشة، العزلة والتهميش، سؤال الهوية والبحث عن الاعتراف.

إن تجربة الشيخ حسن الخطاب مع التطرف الديني قد أسعفتنا في فهم البنية الهويةية التي يتشكل على أساسها التطرف ويتفكك، إنها البنية الهشة واللينية التي تخضع في تشكلها وتفككها للظروف الإجتماعية والنفسية والثقافية التي يتماهى بها الفرد مع ذاته أي يشكل هويته التي تدور مع دوران حاجاته النفسية والإجتماعية والروحية التي تتميز أساسا بفكرة تجاوز الذات.

يمكن القول بأن التطرف الديني هو حديث عن سيرورة الهوية وبناءها المستمر الذي لا يفتأ يتشكل ويتفكك ضمن شروط موضوعية وذاتية متعاقبة. الشخص المتطرف إذن هو شخص يبحث عن ذاته وعن الإنتماء والقبول في وسط يسمح له ببناء هوية ذاتية، عوض العيش في وسط التشتت الهويةية الذي يجعل من الإندماج أمرا مستحيلا للأفراد المحتمل أن تتطرف. فما يربط التطرف بالهوية إذن هو الفكرة، تلك الفكرة التي لم تتحقق بعد، فهي على شكل مثال لا يزال في حيز الإمكان، ولعل الرغبة في تحقيقها وترجمتها على أرض الواقع هو ما يجعلها صلبة ومستعصية، وصلابتها هي ما يخلق لديها قابلية للكسر والتحول، الشيء الذي يجعلها هشة ويجعل إمكانية تفككها محتملة الحدوث.

ذ. جهاد الحاج سالم (تونس).
مساعد باحث بالمنتدى الاقتصادي المغربي، تونس



عنوان مداخلته:
الحركة الجهادية وشباب الأحياء الشعبية في تونس الثائرة: محاولة في الفهم

تتناول هذه الورقة مسألة العلاقة بين الحركة الجهادية وشباب الأحياء الشعبية في تونس ما بعد الثورة، ومحاولة درسها من زاوية الجغرافيا الاجتماعية المخصصة لهذا الجزء من المدينة وأنماط تنظيمه الحضري والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالاعتماد على معطيات إثنوغرافية وإحصائية مستمدة من بحوث سابقة. وفي هذا الإطار، تجادل الورقة بأن قوة الديناميات التحشيدية للحركة الجهادية في الأحياء الشعبية التونسية ما بعد الثورة، قد تولدت من توفر هذه الأحياء على جملة من الخصائص المجلية والاجتماعية والاقتصادية المتشكلة تاريخياً، جعلت منها فضاءات هامشية واحتجاجية في الآن نفسه، ووفرت شروط إمكان انفراس الحركة الجهادية في بنى المعيش اليومي لشباب هذه الأحياء. وهو معيش مطبوع بتوتر صارخ بين شعور بالإقصاء والوصم والإذلال، من جهة، وشعور بالسخط والرّفص والاحتجاج، من جهة أخرى، يرتبط أساساً بطبيعة أنماط الحكم والتذويت السائدة في الأحياء الشعبية التونسية من جهة جمعها بين سياسات اقتصادية نيوليبرالية وسياسات أمنية ضبّية.

وتحلل الورقة أنماط انفراس الحركة الجهادية في بنى المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية التونسية في ثلاثة مستويات:

عبر حشد الروابط العلائقية والانتظامات السياسية ومجالات المعيش المخصصة لهذا الشباب من أجل تشكيل ساحات نشاط محلية مركزة مجالياً في فضاء الأحياء الشعبية، مستثمرة بنية جديدة من الفرص السياسية تشكلت بعد الثورة.

عبر بناء أطر فعل جماعية توفرّ مناظير جديدة لفهم العالم الاجتماعي، من خلال دينامية مزدوجة تقوم على شحن التمثلات السائدة لدى شباب الأحياء الشعبية بمعان مستمدة من النسق الأيديولوجي السلفي الجهادي، وتكييف مقولات هذا النسق الأيديولوجي مع خصوصيات الخبرات الاجتماعية لشباب الأحياء الشعبية.

عبر تطبيع أسلوب عيش جديد يبنّي على نموذج معياري فائق، مستمدّ من مثال متخيّل لجماعة المسلمين الأولى، من خلال هيكله المعيش اليومي ضمن تشكيلة من الممارسات الذاتية الدقيقة تشمل أساليب اللباس وتقنيات الجسد وتنظيم الزمن وغيرها.

وفي المحصلة، تتناول الورقة هذه المستويات الثلاثة على أنها عمليات فرعية لسيرورة واحدة، وهو

ما نسميه بـ«التحول الجوهري». ونؤشّر بذلك على عملية الانتقال الرمزية من موقع الخضوع والإقصاء والإذلال، إلى موقع التفوق المبني على الانتماء المتخيّل إلى صفوة دينية فائقة. ثمّ تمرّ الورقة إلى تحليل حدود الديناميات التحشيدية للحركة الجهادية في الأحياء الشعبية التونسية ما بعد الثورة، من خلال درس تجربة «تنظيم أنصار الشريعة» ومسارات صعوده وأفوله وصولاً إلى فرض «تنظيم الدولة الإسلامية» هيمنته الحالية على الساحة الجهادية التونسية.

وبخصوص هذا العنصر، تجادل الورقة بأنّ «تنظيم أنصار الشريعة» قد فشل في بناء حركة اجتماعية جهادية قادرة على ضمان حشد مستمر لشباب الأحياء الشعبية، ضمن نمط نشاط مفتوح وغير مركزي ومتجذّر اجتماعياً ومجالياً، نتيجة جملة من المتغيّرات التنظيمية والإيديولوجية الداخلية تتعلق بمسألتي التّنظّم والتكفير، إضافة إلى متغيّرات أخرى خارجية تتصل بسياسات الدولة تجاه الحركة الجهادية وبداية انحسار الفرص السياسية التي وفرتها الثورة. وهو ما وفر شروط هيمنة «تنظيم الدولة الإسلامية» على ساحة الحركة الجهادية التونسية وتحولها نحو نمط نشاط مغلق وهرمي ومتفاصل مع المجتمع العام.

د. محمد جفلاي (المغرب).

باحث في علم الاجتماع السياسي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء



عنوان مداخلة:

كيف تسقط التنظيمات الدينية المسلحة ضحية استراتيجية «الحاضنة الاجتماعية»؟

تتشرك أغلب الحركات الدينية الرسالية في نظرتها إلى الذات بشكل متميز عن المجتمع. هذا الشعور بالتميز يتخذ في حالات معينة صورة التعالي النخبوي من خلال تسميات من قبيل: الطليعة، الحزب القائد، جند الله، إلخ. وفي حالات أخرى صورة القطيعة التامة أو المفاصلة من خلال تسميات من قبيل الفرقة الناجية، الفرقة المنصورة، المهاجرون، إلخ.

يعتبر هذا التسامي النخبوي أو المفاصلة مع المجتمع مرغوبا ومقصودا لذاته في بدايات تأسيس التنظيم الديني المؤدلج لأنه يشكل المحفز الأساسي لاستقطاب نواة الانطلاق من أوائل المريدين والأتباع. لكن التنظيمات الدينية المؤدلجة تضطر إلى تجاوز تمايزها الذي يجعل منها «جماعة أقلوية» إلى إيجاد صيغة تركيبية توفيقية بين هذا التمايز وبين الرغبة في التحول لحركة جماهيرية كمرحلة للوصول للمجتمع المنشود كأفق يصبح هذا الأخير فيه انعكاسا تاما للتنظيم الديني.

تحتاج التنظيمات الدينية المسلحة أو العنيفة أكثر من غيرها من التنظيمات ذات الإيديولوجية الرخوة أو

النفس الإصلاحية إلى التواصل مع محيطها الاجتماعي. يشكل الإستيلاء على السلطة أو السيطرة على مجالات جغرافية أفقا صداميا مع الدولة وأجهزتها الأمنية أو مع داعمها. يفرض هذا الأمر استراتيجية تواصلية للتوسع والامتداد تستجلب دعما مستمرا وقويا ليس من المقاتلين والمتحيزين فقط ولكن من مجتمعاتهم أيضا وهذا ما يصرح عليه بالحاضنة الاجتماعية.

لكن تبقى رقابة الدولة المعاصرة على خصوصيات المجتمعات المحلية حتى في دوائرها الضيقة والحميمية من خلال الأجهزة الأمنية أو القمعية أو الأيدلوجية تحديا يضطر التنظيمات الدينية العنيفة إلى توليفات وتحويرات فكرية وتنظيمية ولو بشكل مرحلي تستجيب للحاجة إلى حاضنة اجتماعية. هذه التوليفات والتحويرات تخلق تفاعلات مستجدة ومتباينة وغير منتظرة في مسار التنظيمات العنيفة سنتعرض لبعضها من خلال الأسئلة التالية:

• كيف تؤثر الاستراتيجية التواصلية التي تقتضي التكيف المستمر على صلابة العقيدة الصدامية التي تدعي النقاء والتسامي؟

• ماذا لو استمال النجاح الجزئي في خلق حاضنة اجتماعية بعض أعضاء التنظيم للحفاظ عليها وعدم تبديدها في مغامرات مسلحة؟ بحيث تصبح حماية الحاضنة الاجتماعية هدفا بديلا عن حماية التنظيم أو حماية الرسالة؟

• ألا تورط الرغبة في الحفاظ على الحاضنة الاجتماعية التنظيمات الدينية المسلحة عند سيطرتها على مجال جغرافي وسكاني في تحدي التدبير اليومي من أجل توفير الخدمات وسبل العيش؟ ألا يكون ذلك تحديا كافيا ليوتوبيا المجتمع المنشود قبل أن تحوز التنظيمات المسلحة السلطة بشكل مستقر وبدون منازع؟

• كيف تؤثر العلاقة بين التنظيمات المسلحة وحاضنتها الاجتماعية في توجه أعضائها إلى مسار أكثر عنفا وتطرفا، أو مسار مختلف لرؤيتهم الأولى للعالم وللمجتمع أو مسار انسحابي من العمل المسلح أو الرسالي؟

سنحاول أن نجيب عن هذه الأسئلة من خلال استلهام نماذج من المنطقة العربية عامة و من ليبيا ولبنان خاصة.

ماهر فرغلي (مصر).
باحث ماجستير في أصول التربية جامعة بني سويف، مصر



عنوان مداخلته: الجماعة الإسلامية بمصر: تحولات العنف والسياسة

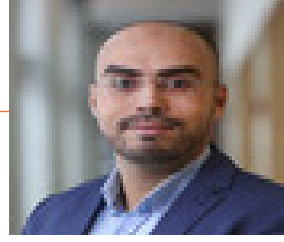
يوثق لفترة مهمة من تاريخ الحركة الإسلامية، وهي فترة التسعينات، وحتى بدء الثورة المصرية في يوم 25 يناير، للجماعة الإسلامية المصرية المسلحة، التي نشأت فترة السبعينات، ثم قتلت الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، وقامت بأحداث ما يسمى تنظيم الجهاد بأسبوط، وبعدها انطلقت إلى أفغانستان، وقامت من هناك بإدارة عمليات العنف المسلح، تحت رئاسة شيخها الذي كان مسجوناً بأمريكا عمر عبدالرحمن، وكانت أحداثاً عنيفة قتل فيها عدد كبير من السياح والوزراء، ورجال الأمن، كما استهدف في أثنائها الرئيس المصري حسني مبارك للاغتيال، وبعدها تحولت الجماعة في عام 97 إلى وقف العنف، وأطلقت مبادراتها الشهيرة، وعقب الثورة المصرية، تحولت ناحية العمل السياسي، وأنشأت حزب البناء والتنمية.

البحث على اعتبار أن كاتبه كان يوماً من أعضاء هذه الجماعة، وشاهداً على كل تحولاتها، فهو سيستخدم المنهج الوصفي للإجابة عن السؤال: كيف حدثت التحولات لدى أهم فصيل في المنطقة العربية مارس العنف، وأسس له فكراً؟

يستعرض البحث تاريخ تأسيس الجماعة الإسلامية، بدءاً من جامعة أسبوط المعقل الأول لها، وكيف حدث الانفصال بينها وبين جماعة الإخوان، وصارت جماعة يقودها مجموعة من الشباب مثل أسامة حافظ وصلاح هاشم وناجح إبراهيم وكرم زهدي، وحتى اغتيال السادات ثم العمليات المسلحة وأخيراً تصحيح المفاهيم والمراجعة، والمرحلة الأخرى الفارقة، التي شهدنا فيها وصول جماعة الإخوان للحكم، ثم الثورة الشعبية على اعتلائهم السلطة، وفي المقابل ظهور جماعات للعنف جديدة مثل داعش، في توقيت علت الأصوات التي أساءت تأويل النص الديني، واستدعوا تأويل يحرض على القتل والاغتيال.

الجماعة الإسلامية المصرية، شهدت انقساماً وهيكلية وتحديات العمل في بيئة جديدة اختلفت تماماً عن بيئة الضغط والحصار، وتحديات مرحلة فرضت جيلاً جديداً على الأرض، ورفعت أصواتا كانت غائبة من بعيد، وأعطت حرية لشخصيات كانت غير منتظرة في هذا الوقت، تحديات المتطلبات الجديدة في أطر التعامل والتحالفات، وفي الخطاب المختلف عن الخطابات التعبوية العنيفة في الماضي سيتطرق إليه البحث، الذي يستند إلى التجربة الشخصية للكاتب، فضلاً عن وثائق كثيرة يحتفظ بها لهذه المرحلة، استناداً إلى كل ما صدر من خطابات فكرية لما قبل مبادرة وقف العنف، وحتى ما بعدها.

د. محمد مصباح (المغرب).
باحث مشارك في معهد شاتام هاوس، أمريكا.



عنوان مداخلته:
السلفيون الجهاديون سابقا في المغرب: التجدين، المشاركة، وحدود
الإدماج السياسي

في أعقاب الاحتجاجات السياسية التي اندلعت في المغرب في عام 2011، أصدر الملك محمد السادس عفوا ملكيا عن مجموعة من الجهاديين السلفيين البارزين شرط نبذ العنف شرط و/أو يشاركوا في العملية السياسية القانونية. وكان هذا العرض جزءا من جهود السلطات المغربية للوقاية من التطرف العنيف. ونتيجة للطفو الملكي، اختار العديد من الشيوخ الجهاديين السابقين الانضمام إلى الأحزاب السياسية وقبولهم المشاركة للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية المغربية في تشرين الأول / أكتوبر 2016. وبشكل عام، فإن هذه التحركات تعكس نقطة تحول رئيسية في مسار التيار السلفي الجهادي في المغرب من الرفض التام للنظام السياسي القائم إلى قبولهم المحدود للعمل داخله. ويعزى هذا التحول الكبير نحو المشاركة السياسية إلى عملية الإدماج السياسي الذي نهجته السلطات والذي سمح بموجبه للجهاديين السلفيين السابقين بالاستمتاع بالفوائد المرتبطة بأن يصبحوا فاعلين سياسيين قانونيين. ولكن مع ذلك، يبقى السؤال المطروح هو: إلى أي مدى نجحت مقارنة السلطات المغربية في تحقيق الهدف الرئيسي من ادماج المعتقلين السلفيين السابقين ضمن المجال السياسي الشرعي والمتمثل في تشجيع مسار الاعتدال الأيديولوجي؟ ولماذا رفض الكثير من المعتقلين السلفيين السابقين المشاركة في السياسة الحزبية؟

تجادل هذه الورقة أن المشاركة السياسية لشيوخ التيار السلفي الجهادي في نطاق محدد سلفا كانت لها نتائج عكسية. وبدلا من أن يؤدي ذلك إلى اعتدال المعتقلين السلفيين السابقين، ساهم بدلا من ذلك في تهميش الشيوخ وعزلهم عن قاعدتهم الأيديولوجية، مما أدى إلى تقلص نطاق نفوذهم على أتباعهم ومنع الحكومة من السيطرة على أعمال المتطرفين ووقف تدفق الشباب إلى بؤر التوتر في الخارج.

سنقوم في هذه الورقة بتقديم لمحة تاريخية قصيرة عن الجهاديين السلفيين في المغرب بين أواخر عام 1990 وحتى إطلاق سراحهم من السجن في عام 2011، وننظر في كيفية تطور مسارات التطرف لديهم وأيضا نسعى إلى فهم المسار المعاكس، أي الخروج من التطرف.

كما تدرس هذه الورقة الطريقة التي كان النظام المغربي يقصد بها تجدين المعتقلين السلفيين السابقين الجهاديين وكيف كانت تسير في اتجاه الحد من نطاق أنشطتهم وممارسة الضغط فيما

يتعلق بمشاركتهم في الحياة العامة وتركهم أمام خيارين: إما الامتثال لقواعد اللعب أو تهميشهم من المشهد السياسي.

كما سنقوم أيضا بوصف الأشكال المختلفة لانخراط السلفيين الجهاديين سابقا في المجال العام، مثل إنشاء المنظمات غير الحكومية وإنشاء الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها. وأخيرا، سنرى ما هي حدود عملية الإدماج السياسي للشيوخ السلفيين الجهاديين السابقين.

د. محمد الهاشمي (المغرب).
أستاذ الفلسفة السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط



عنوان مداخلته:
الخطاب الأصولي والقصدية المنسية: في التأويل الاعتدالي لأبي الأعلى المودودي

لا أحد يستطيع أن يضمن منقلب الخطابات حينما تصبح جزءا من الحراك الاجتماعي، و طرفا في التدافع السياسي. ففي حالات كهذه، يختلط المكون الفكري للنصوص بركام هائل من الشحنات العاطفية المختلفة المشارب و ينيخ بثقله على البنية الاستدلالية للمشاريع الفكرية بحيث يحدث فيها تحولات جذرية تصل أحيانا إلى حد تشوهات تطمس الوجه الحقيقي للأعمال الأصلية.

إن ما أراهن عليه في ورقة مشاركتي « في تهذيب المفاهيم المرجعية للخطاب الأصولي: أبو الأعلى المودودي نموذجا» هو محاولة التمييز بين الأنوية الفكرية لما سيتحول إلى خطاب أصولي متطرف، وبين استعمالات هذ النصوص كسند إيديولوجي للجيشان العاطفي الذي ميز في الغالب الفعل النضالي و السياسي عموما داخل السياق العربي، بكل انكساراته وتطلعاته النهضوية . و إننا نعتقد أن ما غذى هذه المنقلبات الدموية للكتابات الأصولية، يتمثل في نسيان النصوص التأسيسية و الاكتفاء بخلاصاتها ذات الطابع التجيشي، بل نكاد نزع أن المقاربات النقدية ذاتها لهذه النصوص وقعت في اختزالية، لم تكن دائما بريئة، سهلت عملية تصفيتها بالدلالة العنيفة للكلمة.

إن التطرف حسب وجهة نظرنا لم يكن موقوفا على أي طرف دون آخر، بل هو وليد العلاقة المتوترة بين غرماء المشاريع النهضوية العربية الإسلامية، التي تقاطبت على شاكلة إثنيية مانوية شرخت الركن الفكري إلى فسطاط ظلاميين و أنواريين، و إلى أخيار و أشرار. لهذا من المهم ان نحاول الانفلات قليلا من هذه الخطاظة المتوترة، و نحاول ان نتوجه إلى النصوص التأسيسية ذاتها، بما يدعوه جون رولز بالقراءة الحسنة النية؛ أي بالعمل على إعادة توضيب اطروحات أي نص حسب أفضل تأويل ممكن له، و ذلك قبل العمل على محاورته و استدماجه داخل مجال النقاش العمومي الذي يحتاج بالضرورة إلى

أطروحات مختلفة ومتباينة، بشرط أن تكون قادرة على أن تتقاطع فيما بينها. و هو ما سنحاول تحقيقه عبر تجريب تهذيب القاموس الأصولي لأبي الأعلى المودودي، باستبدال بعض مصطلحاته القروسطوية بأخرى أقرب لروح العصر، لعل ذلك يجعل هذه النصوص تصبح أكثر أهلية لكي تكون جزء من مكونات الثقافة المدنية الحديثة، عوض الاستمرار في مواجهتها بتطرف يضاها ما تستطيعه هي نفسها، أو أكثر قليلا.

د.صلاح بودجلال (الجزائر).
أستاذ محاضر في القانون الدولي، الجزائر



عنوان مداخلته:
**مقاربة دولة الدنمارك في التعامل مع المتطرفين الإسلاميين
العائدين من بؤر النزاعات المسلحة: عرض لنموذج « آر هوس »**

برزت خلال السنوات الأخيرة في أوروبا مجموعة من البرامج التي تقوم على سياسة الاحتواء وفق مقاربات غير تقليدية تعتمد على إعادة التوجيه وإدارة الاعتقاد وعمليات الإدماج في المجتمع، حيث تبنت بعض الدول الأوروبية برامج للتعامل مع العائدين من بؤر الصراعات والعناصر المتطرفة كحالات فردية يتم دراسة كل منها على حدا بحيث تتراوح أساليب التعامل بين إعادة التأهيل الفكري والرعاية النفسية والدمج المجتمعي، وتتمثل أهم برامج الدمج المجتمعي في «نموذج آر هوس» في الدانمرك. تكمن خصوصية نموذج آر هوس في طابعه الجماعي التشاركي منذ البداية، حيث شارك في وضعه مختلف الفاعلين، فضلا عن تبنّيه سياسة العمل الميداني بالقرب من الشوارع والأحياء والمجتمعات الأكثر عرضة لظاهرة التطرف أو داخل السجون، والاعتماد على المسؤولين المحليين والعاملين في مجال التوعية. وبالإضافة إلى طابع التشاركية، يتميز هذا النموذج بتأسيسه العلمي نظرا للدور الذي قامت به جامعة آر هوس ومراكزها البحثية في بلورته وإخراجه.

أما عن مرتكزات نموذج آر هوس فهي قائمة على التكامل والشمول، من خلال الجمع بين مقاربة الحرب والعدالة الجنائية والاحتواء، ففي الوقت الذي تقوم فيه السلطات الدانمركية باعتقال ومحاكمة المقاتلين العائدين الذين تثبت مشاركتهم في نشاطات إجرامية وفقا للقانون الدانمركي، إلا أنها تقدّم المساعدة للآخرين وتعمل على تأمين فرص العمل والسكن والتعليم والإرشاد، إذ لا ترمي هذه البرامج إلى تغيير العقيدة الإسلامية المحافظة ما دامت غير عنيفة. وتبقى أحد نقاط قوة هذا النموذج في المتابعة الفردية لشخص المتطرف من قبل مدرب أو وصي أو مرافق من المجتمع المدني. وترتبط هذه المتابعة القائمة على أساس الطوعية بالأشخاص المحتمل تطرفهم أكثر من الجهاديين العائدين من

ساحات المعارك والذين لم يرتكبوا جرائم.

ورغم الانتقادات التي وجّهت لنموذج آر هوس، إلا أن هذا لم يمنع من اعتباره نموذجا مرجعيا للمبادرات المحلية التي يمكن أن تسهم في الوقاية من التطرف واحتواء المقاتلين العائدين من بؤر النزاعات المسلحة في الدانمرك وفي أوروبا وأيضا خارج القارة الأوروبية. وربما قد يكون هذا النموذج مثالا جيدا بالنسبة للبلدان العربية التي تواجه نفس التحدّيات.

